**Political Sciences Journal**
**Issue** (70) December (2025) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

# The Political and Economic Dynamics of State Fragility in Yemen after 2011

Ali Yahya Abdullah Al-Lakamah* Osama Mohamed Saleh**

Receipt date: 28/7/2025 Accepted date: 2/11/2025 Publication date:1/12/2025

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi70.871

Copyrights: © 2025 by the authors.
The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

## Abstract:

This study offers an in-depth analysis of the political and economic dynamics underlying state fragility in Yemen after 2011, arguing that the current crisis is not merely an armed conflict but the cumulative outcome of long-standing fragile political, economic, and social structures. These structures have exacerbated marginalization, misallocation of resources, and the concentration of wealth and power in the hands of narrow networks, resulting in a large-scale humanitarian catastrophe affecting the vast majority of the population.

The study aims to analyze the factors that perpetuate structural fragility in Yemen. It seeks to answer a central question: How have entrenched structures—such as elite dominance, stalled political transition, and the transformation of the economy into a war economy—exacerbated the humanitarian crisis and impeded state-building efforts?

Employing a comparative political economy approach, the study draws on historical and structural analysis to examine the relationship between state structures, the rentier economy, and the role of elites in reproducing fragility. It addresses six main themes across three temporal phases—pre-2011, the transitional period, and the post-war outbreak phase—to trace the evolution of fragility and its transformation into a complex crisis.

The findings reveal that state fragility in Yemen is the product of an intricate interplay between political and economic dynamics. Key drivers of collapse include the rentier economy, the failed political transition, and the emergence of a fragmented war economy. Rival factions have strengthened their influence by capturing state resources, thereby deepening fragmentation and undermining livelihoods. This situation has led to the collapse of public services and the worsening of the humanitarian crisis, while international aid has become a new form of rent that fuels division rather than supporting unified state institutions. Collectively, these dynamics sustain a condition of neither peace nor war and perpetuate the logic of state fragility.

**Keywords:** Fragility, Rentierism, Conflict, War Economy, International Aid.

*Ph.D.Candidate/ Egypt/ Cairo University/ Faculty of Economics and Political Sciences, Political Sciences Department. ali_yehia2020@feps.edu.eg

** Asst.Prof.Dr./ Egypt/ Cairo University/ Faculty of Economics and Political Sciences, Political Sciences Department. osama_saleh@feps.edu.eg

**Corresponding author:** Ali Yahya Abdullah Al-Lakamah**;** email: ali_yehia2020@feps.edu.eg

مجلة العلوم السياسية
العدد (70) كانون الأول (2025) **E-ISSN**: 2521-912X **ISSN:** 1815-5561

# الديناميكيات السياسية والاقتصادية لهشاشة الدولة في اليمن بعد 2011

علي يحيى عبدالله اللكمه* أسامة محمد صالح**

**الملخص:**

تُقدم هذه الدراسة تحليلًا معمقًا للديناميكيات السياسية والاقتصادية لهشاشة الدولة في اليمن بعد عام 2011، مُجادلًة بأن الأزمة الحالية ليست مجرد صراع مسلح، بل هي نتاج تراكم طويل لبُنى سياسية واقتصادية واجتماعية هشة. أدت هذه البُنى إلى تعميق التهميش، وسوء توزيع الموارد، وتركيز الثروة والسلطة في أيدي شبكات ضيقة، مما أسفر عن كارثة إنسانية واسعة النطاق يعاني منها الغالبية العظمى من السكان.

ترمي الدراسة إلى تحليل العوامل التي تُديم حالة الهشاشة البنيوية في اليمن. وفي هذا الإطار تسعى إلى الإجابة على سؤال رئيس هو: كيف أسهمت الهياكل القائمة، مثل هيمنة النخب، وتعثر الانتقال السياسي، وتحول الاقتصاد إلى اقتصاد حرب، في تفاقم الأزمة الإنسانية وإعاقة بناء الدولة؟

تعتمد الدراسة على منهج الاقتصاد السياسي المقارن، مع استعمال التحليل التاريخي والبنيوي لفهم العلاقة بين بنية الدولة والاقتصاد الريعي، ودور النخب في إعادة إنتاج الهشاشة. وتغطي ستة محاور رئيسة، عبر ثلاث مراحل زمنية: ما قبل 2011، مرحلة الانتقال السياسي، ومرحلة ما بعد اندلاع الحرب، لتوضيح كيفية تطور الهشاشة وتحولها إلى أزمة مركبة.

تخلص الدراسة إلى أن هشاشة الدولة في اليمن هي نتيجة تفاعل متشابك بين الديناميكيات السياسية والاقتصادية، ويعد الاقتصاد الريعي، وتعثر الانتقال السياسي، وظهور اقتصاد الحرب المجزأ، عوامل رئيسة أدت إلى هذا الانهيار. إذ تُعزز الأطراف المتصارعة نفوذها من خلال السيطرة على موارد الدولة، مما يزيد من التجزئة ويُضعف سُبل عيش المواطنين. هذا الوضع أدى إلى انهيار الخدمات العامة وتفاقم الأزمة الإنسانية، في حين تحولت المساعدات الدولية إلى شكل جديد من الريع يُغذي منطق الانقسام بدلًا من بناء مؤسسات موحدة. هذه العوامل مجتمعةً تُديم حالة لا سلم ولا حرب وتُغذي ديناميكيات هشاشة الدولة.

**الكلمات المفتاحية:** الهشاشة، الريع، الصراع، اقتصاد الحرب، المساعدات الدولية.

* باحث في مرحلة الدكتوراة/ جامعة القاهرة/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية.

** أستاذ مساعد دكتور/ جامعة القاهرة/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية.

**المقدمة:**

يشكل اليمن، بوصفه إحدى أكثر الدول هشاشة في المنطقة العربية، حالة أنموذجية لتحليل تراكب العوامل السياسية والاقتصادية التي تؤسس للهشاشة البنيوية في سياقات ما بعد الانتفاضات. فعلى الرغم من مرور أكثر من عقد على اندلاع انتفاضة 2011، لم يشهد اليمن تحولًا بنيويًا في مؤسساته، بل تعمقت أزماته بفعل التعثر في إدارة الانتقال السياسي، وتصاعد الصراع المسلح، وانهيار الخدمات العامة. ومع أن الصراع اليمني يُعرض غالبًا من زاوية إنسانية أو سياسية صرف، إلا أن المنظور الاقتصادي السياسي يكشف عن أن جذور الأزمة أعمق من ذلك بكثير، إذ ترتبط بتكوين الدولة الريعية، وشبكات الزبونية، واستحواذ النخب، وتفكك الوظائف الأساسية للدولة، وهي عناصر قلما يتم تناولها بشكل متكامل في الأدبيات الحالية.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من حالة الانهيار الشامل في مؤشرات التنمية التي يمر بها اليمن. ما يجعل فهم الخلفيات البنيوية للأزمة أمر ضروري لتجاوز المقاربات الطارئة أو الإنسانية قصيرة الأمد. تُعالج هذه الدراسة فجوة معرفية تتعلق بضعف توظيف مدخل الاقتصاد السياسي في تحليل مسارات الهشاشة المزمنة في اليمن، لا سيما في ضوء التفاعل المعقد بين الاقتصاد الريعي، وانقسام النخب، وانكماش مؤسسات الدولة في مقابل صعود أنماط حكم موازية مرتبطة باقتصاد الحرب.

يتمحور سؤال الدراسة حول الكيفية التي أسهمت بها البُنى الاقتصادية والسياسية القائمة– وعلى رأسها هيمنة النخب، وتعثر الانتقال السياسي، وتحول الاقتصاد إلى اقتصاد حرب– في إنتاج حالة من الهشاشة البنيوية المستدامة التي تُغذي الأزمة الإنسانية وتُعيق فرص إعادة بناء الدولة في اليمن.

تكمن فرضية الدراسة في أن "هيمنة الاقتصاد الريعي وشبكات النخب على موارد الدولة قد أسهمت في تفكيك مؤسساتها، وأدت إلى إعادة إنتاج الهشاشة بشكل مستمر، مما جعل من اليمن بيئة غير قابلة للاستقرار أو التحول الديمقراطي. ترمي الدراسة إلى تحليل هذه الفرضية من خلال مقاربة متعددة المراحل تدرس السياق قبل عام 2011، وخلال المرحلة

الانتقالية، وما بعد اندلاع الصراع، بما يُمكن من فهم الآليات البنيوية لإدامة الهشاشة، وتقييم أثر العوامل المحلية والخارجية في إعادة إنتاجها.

وتغطي الدراسة ستة محاور رئيسة هي: أسباب هشاشة الدولة في اليمن، وإشكالية الاقتصاد الريعي وسيطرة النخبة وتأثيرها في التنمية المستدامة، تعثر الانتقال السياسي في المدة (2011–2014)، تصاعد اقتصاد الحرب (2015– 2025)، انهيار الخدمات العامة والإقصاء الاجتماعي، والمساعدات الدولية. وتركز الدراسة على تفكيك اختراق مؤسسات الدولة، وتحليل تحولات الفاعلين المحليين والدوليين، وتقييم تداعيات انهيار الخدمات على الفئات الهشة، لتقديم رؤية شاملة لتطور الهشاشة البنيوية في اليمن.

**المنهجية:**

تعتمد هذه الدراسة على منهج الاقتصاد السياسي المقارن كإطار رئيس لتحليل الهشاشة البنيوية في اليمن، ويتيح هذا المنهج دراسة التفاعل بين بنية الدولة، توزيع الموارد، ودور النخب في إنتاج السلطة، مع التركيز على تأثير هذه العوامل في استقرار الدولة وأدائها الاقتصادي. وضمن هذا الإطار، استعملت الدراسة مقاربتي التحليل التاريخي والبنيوي كأدوات مساعدة لفهم تطور الدولة والبنية السياسية والاقتصادية عبر الزمن، وربط التحولات التاريخية بالهشاشة الحالية.

كما تم توظيف منهج نوعي قائم على مراجعة تحليلية للأدبيات والتقارير الدولية والتحقيقات الصحفية؛ نظرًا لغياب إمكانيات البحث الميداني، وتم استعمال تقنية تتبع العمليات لرصد التحولات السببية بين الدولة والنخب والموارد، بما يعزز القدرة على تفسير ديناميات الهشاشة البنيوية في السياق اليمني.

**أولا: هشاشة الدولة في اليمن: الأسباب والمؤشرات**

**1. أسباب هشاشة الدولة في اليمن:**

تعد هشاشة الدولة في اليمن نتيجة تراكم عوامل ضعف بنيوية تاريخية وسياسية واقتصادية متداخلة، تعود جذور هذه الهشاشة إلى الانقسام السياسي التاريخي بين الشطرين الشمالي والجنوبي بعد الوحدة عام 1990. والذي أدى إلى حرب 1994، التي فُرضت فيها الوحدة

بالقوة العسكرية، مما ترك شعورًا عميقًا بالتهميش لدى الجنوبيين وأدى إلى ظهور حركات انفصالية مثل الحراك الجنوبي (الحميري 2023، 341–358).

هذا الانقسام التاريخي أسهم في تعميق أزمة الشرعية المزدوجة، إذ اعتمد الرئيس السابق علي عبد الله صالح على شرعية تقليدية قائمة على إجماع النخب القبلية والسياسية الشمالية، فضلا عن انتخابات نيابية لم تكن فعالة في بناء شرعية ديمقراطية حقيقة. هذا التداخل بين الشرعية التقليدية والديمقراطية، وتعثر توحيد مؤسسات الدولة، أضعف قدرة السلطة على فرض سيادتها ومهّد الطريق لاندلاع الثورة السلمية عام 2011 (المغلس 2023، 119–123).

تضافرت الأزمات السياسية مع ضعف بنيوي في مؤسسات الدولة، إذ أسهم انتشار الفساد والمحسوبية في تقويض قدرة المؤسسات الإدارية والقضائية على تقديم الخدمات الأساسية (جعشان 2024، 200–205). كما أن الاعتماد المفرد على الاقتصاد الريعي، المتمثل بقطاع النفط والغاز، زاد من هشاشة الدولة. فقد كان النفط يمثل شريان الحياة الاقتصادي لليمن، إذ أسهم بنسبة 50–74% من الإيرادات الحكومية و85% من الصادرات (مجموعة البنك الدولي 2017، 5). ومع اندلاع الصراع الداخلي في اليمن، تراجع إنتاج النفط بنحو 90%، مما حرم الدولة من موردها الحيوي، وأسهم في تفاقم الفساد (Bak 2023, 13–14).

**2. المؤشرات الدولية للهشاشة والتنمية في اليمن:**

تكشف المؤشرات العالمية عن هشاشة عميقة في اليمن، تمثلت في انهيار شبه كامل لهياكل الحوكمة الأساسية، مما أدى إلى تدهور حاد في الرفاه البشري شمل العمر المتوقع والتعليم والدخل. وقد جعل هذا الوضع اليمن ضمن أكثر الدول هشاشة في العالم، إذ انعكس على ضعف الخدمات العامة وانحسار شرعية الدولة، إلى جانب الانكماش الاقتصادي المستمر.

كما ارتبط هذا الوضع بتفاقم الصراع الداخلي وعدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي أدى إلى مستويات مقلقة للغاية من انعدام الأمن الغذائي، لتتشكل بذلك أزمة مركبة تطال

مختلف أبعاد الحياة والتنمية. ويوضح الجدول أدناه كيف أن اليمن يتصدر التصنيفات السلبية في المؤشرات العالمية، مما يؤكد ضعف هياكل الحوكمة وتدهور الرفاه البشري وانعدام الأمن، ويظهر حجم التحديات التي تواجه البلاد في مسارها نحو التنمية.

**جدول رقم (1) تصنيفات اليمن العالمية في الهشاشة والتنمية (مؤشرات مختارة)**

| المؤشر/المعيار | أحدث عام | درجة/ ترتيب اليمن |
|---|---|---|
| مؤشر الابتكار العالمي (GII) | 2022 | 13.8 درجة (الترتيب 128 من 132 دولة) |
| مؤشر التنمية البشرية (HDI) | 2025 | 0.470 درجة (الترتيب 184 من 193 دولة) |
| مؤشر الدول الهشة (FSI) | 2024 | 106.6 درجة (الترتيب 6 من 179 دولة) |
| مؤشر السلام العالمي (GPI) | 2025 | 3.262 درجة (الأقل سلمية عالميًا) (الترتيب 159 من 163 دولة) |
| مؤشر الجوع العالمي (GHI) | 2024 | 41.2 درجة (الترتيب 126 من بين 127) سوء تغذية 39.5%، تقزم أطفال 48.5%، هزال أطفال 16.8%، وفيات أطفال 4.1% |

المصادر: (المنظمة العالمية للملكية الفكرية 2022 ؛ تقرير التنمية البشرية. 2025، 16؛ The Fund for Peace 2024,8 ؛ Institute for Economics and Peace 2025,9 ؛ (Global Hunger Index 2024)

## ثانيا: إشكالية الاقتصاد الريعي وسيطرة النخبة وتأثيرها في التنمية المستدامة:

يُعد سلوك النخب "الانتهازي" أحد العوامل الرئيسة في استنزاف موارد اليمن وتحويل الأرباح غير المشروعة إلى الخارج دون دفع ضرائب، ومقاومة الإصلاحات الهيكلية الضرورية (World Bank 2025a ).

### 1. آليات استيلاء النخبة والتحكم

خضع الاقتصاد اليمني لسيطرة شبكة مترابطة من المجموعات السياسية والعسكرية والقبلية، التي استحوذت على قطاعات حيوية كالنفط، الاستيراد، التصنيع، والخدمات، وشكلت محورًا للأزمة السياسية. خصص الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح تلك السيطرة بعناية مقابل الولاء، ووزعها استراتيجيًا بين فئة ضيقة لكنها متداخلة، تضم تكنوقراطًا، وأفرادًا من الأجهزة الأمنية (خصوصًا من عائلته)، وشيوخ قبائل نافذين، وقيادات من حزب المؤتمر وأحزاب المعارضة، فضلًا عن عائلات تجارية تقليدية. وقد سيطرت هذه المجموعات، التي لا يتجاوز عددها عشر جهات، على أكثر من 80% من قطاعات الاقتصاد الرسمي (Salisbury 2011, 12).

لم تكن المحسوبية وتوزيع التراخيص مجرد مظاهر هامشية، بل شكلت ركيزة في بنية الحكم (Day 2012,86–106) استعمل النظام عائدات الدولة والمساعدات والنفط لمكافأة الولاء واستقطاب الخصوم، وقلص عمدًا من قدرة الدولة على بسط سلطتها أو تقديم خدمات متساوية، ضمن استراتيجية بقاء. كما جرى تفكيك الأجهزة الأمنية على أسس ولائية وقبلية، وتوزيع الامتيازات على اتحادات مثل حاشد وسنحان، لمنع تبلور مراكز قوة بديلة (Phillips 2008, 105).

أدى التوظيف العام دورًا رئيسًا في شراء الولاءات، إذ أصبحت الحكومة أكبر جهة توظيف في البلاد، وارتفعت كتلة الأجور إلى 32% من الإنفاق العام بين 2001 و2014، لتبلغ 5.3 مليار دولار عام 2014. وتفاقم العبء المالي بفعل انتشار الازدواج الوظيفي والموظفين الوهميين، في ظل تنافس الأحزاب على كسب الدعم عبر توزيع الوظائف (البشيري 2019، 2–4).

عكست هذه السياسات توجيه جهاز الدولة نحو توزيع الريع بدلًا من الإنتاج أو الخدمة العامة، مما جعل الاقتصاد هشًا أمام الصدمات، وفاقم الاعتماد الشعبي على الرواتب الحكومية، بحيث أصبح أي إصلاح اقتصادي يهدد بتفجر أزمات اجتماعية (Kamal2021).

ولا تمثل هذه الآليات مظاهر ضعف عرضي، بل تعبر عن منطق "نظام الوصول المحدود" كما نظره نورث وآخرون، إذ يُقسم الريع بين النخب لمنع العنف والحفاظ على الاستقرار. ويُشكل الريع حافزًا للتعاون السياسي، إذ إن خسارته تُعد تهديدًا أكبر من تغيير النظام. وبذلك، تُفرض قيود مؤسسية على الوصول إلى الموارد والوظائف والمعلومات، ويُسمح فقط للنخب بتأسيس منظمات قوية، في إطار منظومة متماسكة للإقصاء والسيطرة (North et al. 2007, 3).

**2. شبكات الزبائنية والمحسوبية**

يشير مصطلح شبكات الزبائنية في السياق اليمني إلى نظام متعدد الأبعاد سياسي–اجتماعي–اقتصادي، يرتكز على توزيع الريع والامتيازات بين النخب على مستويات

مختلفة، بدءًا من رأس السلطة مرورًا بالنخب القبلية والدينية والتجارية والتكنوقراط، ويشكل أداة لإنتاج السلطة وإعادة توزيعها خارج الهياكل الرسمية للدولة (Alley 2010, 385). هذه الشبكات ترتبط مباشرة بالسلطة، إذ تؤثر في سلوك النخبة من خلال تشجيعهم على التمسك بالموارد واستغلالها لتعزيز نفوذهم الشخصي والسياسي، مع تجاهل المصلحة العامة. ومن الأمثلة العملية على ذلك، إعانات الوقود التي بدت دعمًا للفئات الفقيرة، لكنها تحولت إلى مصدر دخل ضخم للنخب عبر الفساد والتهريب، ما مكنهم من التحكم في الموارد وتوسيع شبكات النفوذ (Salisbury 2011, 12).

وبهذا الأسلوب، أفضت هذه الدينامية الزبائنية إلى زيادة هشاشة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتهميش فئات واسعة، وإنتاج بيئة سياسية مأزومة أدت لاحقًا إلى تفكك مؤسسات الدولة واندلاع احتجاجات 2011 (Breisinger et al. 2012, 2865؛ راجح 2022).

**3. التعثر في التحول إلى تنمية مستدامة:**

يُعد الاقتصاد اليمني مثالًا واضحًا على "فخ الاعتماد على الريع"، الذي أعاق التنمية المستدامة من خلال سوء إدارة الثروات وضعف التخطيط الاقتصادي (Colton 2010, 410). بلغت الأزمة ذروتها في عام 2022 مع توقف الصادرات النفطية؛ بسبب هجمات الحوثيين*، مما أدى إلى تراجع حاد في الإيرادات الحكومية إلى 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي (World Bank 2025b, 9). كما أدى هذا الاعتماد إلى تعثر في بناء مؤسسات قوية وشفافة، مما أسهم في انهيار القدرة المؤسسية للدولة على التنمية والمساءلة، وأزال الحافز لبناء أنظمة ضريبية قوية أو تعزيز قطاع خاص منتج (Bahout and Cammack 2018).

يُظهر الجدول رقم (2) أن الاعتماد على النفط انخفض بشكل حاد بعد عام 2014، مما يعكس تحولًا جوهريًا يدعو إلى تسريع جهود التنويع الاقتصادي. ويكشف الهيكل الاقتصادي لليمن عن اعتماد كبير على الواردات، خاصةً في قطاعي الخدمات

والصناعة، مما يهدد الأمن الغذائي ويؤكد الحاجة الملحة إلى بناء قدرات إنتاجية محلية مستدامة.

**جدول رقم (2) مؤشرات التنويع الاقتصادي للجمهورية اليمنية**

| السنة | نسبة صادرات النفط من إجمالي صادرات السلع | نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) | نسبة مساهمة إيرادات النفط من الإيرادات الحكومية | مؤشر التركيز التقريبي |
|---|---|---|---|---|
| 2008–2006 | 80–90% | نحو 30–35% | نحو 70–75% | ≈ 0.6 (تركيز عالٍ) |
| 2013–2009 | ~80–85% | ~25–30% | ~65–70% | ≈ 0.5–0.6 |
| 2018–2014 | انخفاض واضح (من 50% إلى أقل من 10%) | تراجع تدريجي إلى مستويات منخفضة (~3–5%) | نحو 3% من الناتج؛ وأقل من 50% من الإيرادات الحكومية | |
| 2022–2019 | شبه انعدام عملي بعد توقف التصدير | (أقل من 5%) | نحو 36% من الإيرادات العامة، انخفضت لاحقًا بعد هجمات الحوثيين على المنشآت النفطية | الانحسار الفعلي للتركيز (≈ 0.2–0.3) |

***Source:*** **(United Nations Trade and Development (UNCTAD) 2023)**

## ثالثا: تعثر الانتقال السياسي عام 2011

### 1. عيوب التسوية السياسية

بالرغم أن اتفاق نقل السلطة في تشرين الثاني 2011 جنب اليمن حربًا أهلية مباشرة، فإن العملية الانتقالية أخفقت في معالجة الجذور العميقة للهشاشة البنيوية (Lackner 2016, 49-11). فقد تميز اتفاق المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية بعيوب جوهرية، أبرزها منح الحصانة للرئيس السابق علي عبد الله صالح ومقربيه، ما سمح له بالبقاء في البلاد وقيادة المؤتمر الشعبي العام، ومواصلة تقويض العملية الانتقالية من الداخل عبر تأخير الاستحقاقات السياسية وتأجيج التمردات العسكرية (Hill et al. 2013, 30-33).

احتفظ صالح فعليا بالسيطرة على وحدات النخبة الأمنية، كالحرس الجمهوري والأمن المركزي، التي ظلت موالية له بالرغم من إعادة هيكلتها الصورية، وأسهمت لاحقًا في نجاح تحالفه العسكري مع الحوثيين. ويكشف هذا الإخفاق عن تعثر هيكلي في إصلاح القطاع الأمني. كما عرقلت حكومة "الوحدة الوطنية"، بتشكيلتها المتوازنة شكليًا (50/50 بين المؤتمر والمعارضة)، عن تنفيذ أي إصلاح جاد، وغرقت في انقسامات حزبية واتهامات بالفساد والعجز (Lackner 2016, 38–40).

هيمنت على المشهد صراعات داخلية بين الفصائل الثلاثة الرئيسة: الرئيس الأسبق عبد ربه منصور هادي، عائلة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر/ وقائد الفرقة الأولى مدرع اللواء علي محسن، والرئيس الأسبق علي عبد الله صالح. سعت هذه الأطراف إلى تأمين مواقعها في مؤسسات الدولة والاقتصاد، عبر شبكات المحسوبية، ما أفرغ مسار الانتقال من مضمونه الإصلاحي. وقد تساءل يمنيون كثر عما إذا كان هذا الاتفاق بداية لمرحلة تفاوض حقيقة أم مجرد وسيلة لإعادة إنتاج هيمنة النخبة (Transfeld 2014, 1–8). وهو ما يعكس أن تعثر الانتقال لم يكن عرضيًا، بل نتيجة منطق ممنهج أبقى على مؤسسات السوق السياسي غير الرسمي، وحافظ على البنية الريعية–السلطوية التي غذت هشاشة الدولة (Anten et al. 2012, 12).

**2. الحوار الوطني في اليمن: من إشكالية التوافق إلى أزمة النفوذ**

واصلت النخب استغلال العملية الانتقالية لتحقيق مكاسب فئوية، مستعملةً أدواتها في القبائل، الأحزاب، الإعلام، ومؤسسات الدولة لتأكيد شرعيتها ونزع الشرعية عن خصومها. وانعكس ذلك جليًا في مؤتمر الحوار الوطني (2013–2014)، إذ طُرحت قضايا مصيرية كالقضية الجنوبية، ومطالب الحوثيين، وإعادة هيكلة الجيش، وصياغة الدستور، ضمن جدول زمني غير واقعي. كما طغى الطرح الفئوي والمقايضات السياسية على منطق الحلول البنيوية، مما أدى إلى تهميش قضايا مجتمعية كالفقر وهموم الشباب، وحول المؤتمر إلى ساحة تفاوض على النفوذ بدلًا من كونه منصة لصياغة مشروع وطني جامع (Lackner 2016, 49–51).

فضلا عما سبق، فإن تعثر مؤتمر الحوار الوطني في معالجة قضية بناء الدولة بجدية كان له عواقب وخيمة، إذ تحولت هذه القضية من نقطة خلاف سياسي إلى شرارة للحرب. فبدلاً من صياغة إطار دستوري ومؤسسي يضمن مشاركة الجميع ويعالج الاختلالات الهيكلية، أصبح المؤتمر يعكس انقسامات متفاقمة، مما أدى في النهاية إلى انهيار العملية الانتقالية. هذا الإخفاق لم يثبت فقط عدم قدرة النخب على التوافق، بل أكد أيضًا أن

تجاهل الأزمات البنيوية للدولة يمهد الطريق للعنف، ويجعل من الصراع المسلح الوسيلة الوحيدة لحل الخلافات.

**رابعا: تصاعد اقتصاد الحرب (2015– 2025):**

**1. تفكك الدولة وظهور الفاعلين الاقتصاديين الجدد**

أدى اندلاع الصراع المسلح في عام 2015 إلى انهيار مؤسسات الدولة المركزية، وظهور اقتصاد حرب متكامل قائم على شبكات معقدة من الفاعلين المسلحين والسياسيين، يتنافسون على السيطرة الاقتصادية كوسيلة لاستدامة الصراع. تحولت أطراف الصراع إلى نخب ريعية جديدة تُحكم سيطرتها على الموارد الاستراتيجية، لا سيما تجارة الوقود والنفط، ما أفرز طبقة اقتصادية مرتبطة ارتباطًا عضويًا باستمرار الحرب (Nasser2023). أنشأ الحوثيون اقتصادًا هجينًا يدمج بين الرسمي وغير الرسمي، مستفيدين من التحكم بمؤسسات محورية كالبنك المركزي في صنعاء وميناء الحديدة، وفرضوا نظامًا جبائيًا صارمًا شمل الضرائب والمصادرات، مما وضع القطاع الخاص تحت وصايتهم المباشرة. في المقابل، يتعامل التجار مع مختلف أطراف الصراع لتسيير أنشطتهم التجارية، بما فيها التجارة غير المشروعة في الوقود والأسلحة والقات. كما تحولت مناطق مثل المهرة إلى مراكز للتهريب البحري والبري، مستفيدة من قربها من عُمان والإمارات. واستثمرت جماعات مسلحة عقود التوريد العسكري لتحقيق أرباح عبر التلاعب بالأسعار، فيما شكل الوقود أحد أبرز مصادر الدخل للسلطات المتنافسة، سواء عبر الموانئ أم الأسواق الداخلية (Eaton et al. 2019, 18–21)

**2. الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة والريع الجديد**

كما أسهم الصراع المستمر منذ 2015 في تفكيك البنية الاقتصادية، وتسبب في خلق انقسام حاد في السياسة النقدية والمؤسسات بين سلطات صنعاء وعدن، ما أضعف قدرة الدولة على إدارة الاقتصاد ومكن أطراف الصراع من تحويل المؤسسات الاقتصادية إلى أدوات للسيطرة والإقصاء (Srivastav and Liaqat 2025, 4). أدى هذا الانقسام إلى ظهور نظامين ضريبيين وماليين متوازيين، فبعد نقل البنك المركزي إلى عدن عام 2016

وطباعة 2.5 تريليون ريال، انخفضت القوة الشرائية للعملة بشكل حاد. كما أدى قرار صنعاء بمنع تداول العملة الجديدة إلى وجود سعر صرف شبه ثابت في مناطقها، مقابل ارتفاع متسارع في مناطق عدن، مما عمق الشلل المصرفي (العباسي 2024؛ والي و العولقي 2024، 5). كما أسهم هذا الانقسام في تفاقم العجز المالي وارتفع الدين العام بشكل كبير (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية 2019)، وقد أدت الحرب إلى تعميق هذه الأزمة، إذ قُدرت الخسائر الاقتصادية بـ 47 مليار دولار (Althibah, et al. 2019, 3).

نتيجة لذلك، لم يعد الريع النفطي المصدر الوحيد للثروة، بل هيمنت الأنشطة غير المشروعة مثل التهريب والتحكم بالمساعدات وعقود التوريد على المشهد الاقتصادي (Salisbury 2017, 26). وقد استغل الحوثيون اقتصاد الحرب لاستنزاف الأصول المتبقية عبر ممارسات مثل فرض الزكاة القسرية وتوجيه عقود النقل لصالح شبكاتهم**، مما أثار استياءً اجتماعيًا (Knights 2024, 2). هيمنت النخب الجديدة على هذه الأنشطة، خاصة عبر شبكة مصالح تمتد من الموانئ إلى الجمارك والأسواق المحلية، مدفوعة بحوافز مالية مرتبطة باستمرار الحرب (Salisbury 2017, 26-27).

كما أدى الحصار الحوثي على صادرات النفط منذ عام 2022 إلى تراجع حاد في إيرادات الحكومة المعترف بها دوليًا، التي فقدت 42% من دخلها، في حين اعتمدت على المنح الخارجية (مجموعة البنك الدولي 2024، 6). إلا أن هذا الاعتماد على التمويل الخارجي عمق هشاشة الدولة، وزاد من تبعيتها للتحالفات الإقليمية.

تصاعدت الأزمات مع تصاعد التوترات في البحر الأحمر منذ أواخر عام 2023، إذ رصدت تقارير أكثر من 370 حادثة مرتبطة بالحوثيين، مما أدى إلى تراجع مرور السفن عبر باب المندب وقناة السويس بأكثر من 60%، وأجبر بعض الشركات على دفع "رسوم حماية" للحوثيين مقابل عبور آمن (العربية 2024).

تفاقمت الأزمة الاقتصادية بتعليق رواتب القطاع العام، إذ يعاني الموظفون من انخفاض حاد في قيمة الأجور، ووُضعت آليات تمييزية للدفع في مناطق الحوثيين، تشمل ضرائب

دخل قسرية وتفضيل الموالين على الموظفين الأصليين (الفضلي 2025). وأدى ذلك إلى انهيار الخدمات العامة، وخصوصًا التعليم والصحة.

على صعيد الاقتصاد الكلي، انكمش الاقتصاد بأكثر من 50% منذ عام 2015، مع تراجع الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 126 مليار دولار بين عامي (2015–2020) (UNHCR 2025). وتواصل هذا الانكماش، إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 13% في عام 2024 مقارنة بالعام السابق، وبنسبة 31% مقارنة بعام 2022، ليصل إلى 16.192 مليون دولار في تشرين الأول 2024، كما انخفض الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1% في عام 2024، مواصلًا مسار الانكماش الاقتصادي المستمر منذ عام 2014، باستثناء نمو طفيف في 2018 و2019 و2022. ويعزى هذا التراجع بشكل رئيس إلى استمرار جماعة الحوثي في منع تصدير النفط بالقوة، مما فاقم الأزمة الاقتصادية (مركز المخا 2024، 47–48).

تؤكد هذه الأوضاع تحول اليمن إلى اقتصاد الصراع، إذ تتشابك فيه السلطة والثروة لإدامة الحرب، ويصبح الهدف ليس فقط البقاء، بل تحقيق الربح وتعزيز الهيمنة (Nasser 2023). هذا التآكل للحدود بين الدولة و الجماعات المسلحة يُحول اليمن إلى "دولة فوضى" مجزأة، إذ تُستغل المؤسسات وتغيب المساءلة، مما يرسخ الأزمة كبنية دائمة (Salisbury 2017, 45).

### 3. الربح من الحرب وإدامة الصراع

أنتجت الحرب في اليمن نمطًا اقتصاديًا قائمًا على الانتهازية والصراع، ما خلق حوافز بنيوية لاستمرار الحرب بدلًا من إنهائها، فقد تحول اقتصاد الحرب إلى أحد أبرز العوامل التي تطيل أمد الصراع وتُقوض فرص السلام، إذ استفادت الأطراف المتحاربة من الوضع القائم لتعزيز هيمنتها السياسية والعسكرية عبر أدوات اقتصادية مدروسة (Nasser 2023). لم تكن هذه التحولات شكلية، بل أعادت رسم معايير المشاركة والإقصاء في عمليات بناء السلام، وأعادت تشكيل البنية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد على نحو جذري (Brandeis University, Crown Center for Middle East Studies 2022).

باتت الحرب الاقتصادية واجهة لا تقل شراسة عن الحرب العسكرية، مع تدهور العملة الوطنية وتفشي انعدام الأمن الغذائي، ما دفع ملايين اليمنيين نحو المجاعة ( Kossaify 2025). كما تحولت مظاهر اقتصاد الحرب — مثل التعريفات المزدوجة، التلاعب النقدي، الصراع على عائدات النفط، والسيطرة على تدفقات المساعدات — من ممارسات فساد معزولة إلى استراتيجيات ممنهجة ترمي إلى تقييد الخصوم وتمويل العمليات العسكرية (فريق الخبراء 2024، 45).

في المحصلة، رسخ هذا الواقع بنية اقتصادية قائمة على منطق الحرب تُغري بإدامة الصراع أكثر مما تحفز على تسويته، ما يجعل من وقف الحرب تحديًا لا تقف في طريقه البنادق وحدها، بل المصالح الاقتصادية المتجذرة التي تنشأ في قلب الفوضى.

**خامسا: انهيار الخدمات العامة والإقصاء الاجتماعي:**

**1. تدهور الخدمات العامة**

يشهد اليمن تدهورا حادا في الخدمات العامة، إذ تعمل أقل من نصف المنشآت الصحية، ويُحرم 90% من السكان من الكهرباء، و49% من مياه الشرب (يونيسف 2025). وقد أدى انهيار البنية التحتية للمياه إلى تفشي أمراض مثل الكوليرا وتلوث واسع النطاق (ناصر 2024). وفي قطاع التعليم، يُحرم أكثر من 3.2 مليون طفل من الدراسة، مع عدم حصول 65% من المعلمين على رواتبهم، مما أثر سلبًا في جودة التعليم ( Norwegian Refugee Council 2025, 2). هذا التدهور انعكس على مؤشر التنمية البشرية الذي تراجع من المرتبة 160 عام 2014 إلى 183 عام 2023 (سعد والحسن 2024).

أسفر هذا الانهيار عن تآكل شرعية الدولة وتعثر الحكومة المعترف بها دوليًا في تقديم الخدمات بالرغم من الدعم الخارجي (الروحاني وأحمد 2018)، مما دفع المواطنين للاعتماد على الفصائل المسلحة. وتحولت الخدمات العامة إلى أدوات للسيطرة السياسية إذ لجأت القوى المتحاربة إلى توجيه الموارد لتمويل الحرب (Oxfam 2025). وفي ظل غياب الدولة، برزت أطراف غير حكومية كفاعلين رئيسين في تقديم الخدمات مقابل

الولاء، كما فعل تنظيم القاعدة في عزان والمكلا، والمجلس الانتقالي الجنوبي في عدن (Furlan 2022, 14-26). ويعكس هذا الواقع صراعًا معقدًا على الشرعية والنفوذ.

**2.تفاقم الفقر والإقصاء الاجتماعي**

تفاقمت معدلات الفقر بصورة حادة، إذ ارتفعت من نحو 50% قبل عام 2015 إلى ما بين 71% و78%، فيما يعيش أكثر من 83% من السكان تحت خط الفقر (International Rescue Committee 2025). ويعاني نحو 17 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي (Action contre la faim 2024). وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى وفاة طفل يمني كل عشر دقائق نتيجة الجوع أو أمراض يمكن الوقاية منها (الأمم المتحدة 2023). وتُفاقِم الأزمات الاقتصادية، كارتفاع الأسعار وتوقف رواتب أكثر من 1.2 مليون موظف مدني، من هشاشة الأسر وتآكل الطبقة الوسطى، ودفعها إلى حافة الفقر المدقع (American Center for Justice 2025).

شكلت علاقات المركز والهامش والتفاوتات الاقتصادية محركات أساسية للصراع في اليمن، إذ أدى التوزيع غير العادل للثروات النفطية إلى ترسيخ نظام ريعي زبائني لصالح النخب (Feierstein 2019) ، غذى الحركات الاحتجاجية للأطراف والقوى السياسية المناوئة للحكومة، الذين حولوا الريع إلى أداة سياسية للسيطرة بعد استيلائهم على السلطة مثل جماعة الحوثيين. وعزز النزعات الانفصالية وتفكك السلطة المركزية إلى كيانات محلية متنافسة

**المصدر: (وزارة التخطيط والتعاون الدولي 2022)**

**المصدر: (وزارة التخطيط والتعاون الدولي 2022)**

وفي ظل هذه الديناميكيات، تواجه النساء والفئات المهمشة أعباءً مضاعفة، خاصة مع القيود الاجتماعية التي تعزز الإقصاء، كاشتراط وجود ولي أمر للسفر في بعض المناطق (European Centre for Democracy and Human Rights2024). وقد تحول انهيار الخدمات من مجرد أزمة إنسانية إلى أداة سياسية لإعادة إنتاج الهشاشة، مما يسهل استقطاب السكان من قِبل الجماعات المسلحة ويقوض أسس الاستقرار.

**سادسا: المساعدات الدولية:**

على مدى أكثر من ستة عقود، تلقى اليمن دعمًا دوليًا واسع النطاق من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف، شمل دول الخليج العربي والاتحاد الأوربي ووكالات الأمم المتحدة والولايات المتحدة، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية. وقد تركزت هذه المساعدات تقليديًا على دعم الموازنة العامة، تعزيز استقرار العملة، وتمويل مشاريع البنية التحتية. عقب اندلاع الصراع في عام 2015، ارتفعت قيمة المساعدات الإنسانية إلى نحو 15 مليار دولار، فضلا عن 2.5 مليار دولار من المساعدات الثنائية السعودية، ليتجاوز إجمالي المساعدات في عام 2018 ما نسبته 15% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012، مما جعل قطاع المساعدات أحد المكونات الرئيسة للاقتصاد اليمني ( Orkaby 2021). ومع ذلك، تعاني خطط الاستجابة الإنسانية من فجوات تمويلية متزايدة، إذ لم

تُغطَّ سوى 9% من الاحتياجات المعلنة في منتصف عام 2025 ( Security Council Report 2025).

تحولت المساعدات إلى أداة لتعزيز نفوذ الأطراف المتنازعة، فقد وثقت تقارير متعددة تدخلات الحوثيين، والحكومة المعترف بها دوليًا، والمجلس الانتقالي الجنوبي، في تحويل المساعدات أو فرض قيود على توزيعها، ما أفضى إلى اتهامات باستعمالها كريع حرب يغذي اقتصاد الصراع (Lederer 2019). وفي مقابل ذلك، أُشير أيضًا إلى فساد موازٍ في الحكومة، مثل تحويل 400 مليون دولار لصالح التجار (فريق الخبراء 2021). هذا الاستغلال أدى إلى منع قوافل الإغاثة وتحويل الإمدادات إلى السوق السوداء لبيعها بأسعار مرتفعة (U.S. Committee for Refugees and Immigrants 2021, 6).

تتجلى أحد أبرز إشكاليات المساعدات الدولية في تركيزها على الاستجابة الطارئة قصيرة الأمد، مما يعزز اعتماد السكان على المعونات بدلًا من بناء قدرات إنتاجية محلية. كما أن العديد من المنظمات الدولية تتجنب مواجهة الأطراف المسيطرة على الأرض، وتُظهر ترددًا في انتقاد الانتهاكات، خوفًا من فقدان القدرة على الوصول أو التمويل، مما يفاقم من أزمة الحوكمة ويضعف المساءلة (Alterman 2018).

تُعزى فاعلية المساعدات المحدودة إلى ضعف المؤسسات اليمنية في استيعاب الموارد؛ بسبب التعقيدات البيروقراطية والانقسام السياسي (مجموعة البنك الدولي 2025). كما أن غياب اتفاق سياسي شامل جعل المانحين يترددون في تمويل المشاريع التنموية. كما يُبرز هذا الواقع غياب إطار عمل فعال يربط المساعدات الإنسانية بالتنمية وبناء السلام، وقد يؤدي التنسيق مع الفاعلين المحليين إلى ترسيخ الانقسام إن لم يتم تصميمه بعناية (السقاف وآخرون 2024). في المحصلة، تُسهم المساعدات الدولية في إعادة إنتاج الهشاشة، وتُرسخ حالة "اللا حرب واللا سلام" عبر تغذية اقتصاد الحرب وتعزيز سلطات الأمر الواقع.

**المناقشات:**

في ضوء النتائج الواردة في البحث نناقش مايلي:

**1.** أظهرت الدراسة أن النخبة الحاكمة في اليمن لم تكن مجرد مستفيدة من الاقتصاد الريعي الذي ساد ما قبل عام 2011، بل كانت هي الفاعل الأساس لبنيته، بوصفه وسيلة استراتيجية لإعادة إنتاج سلطتها وإحكام قبضتها على المجالين السياسي والاقتصادي. فقد اختارت هذه النخب عمدًا تعزيز نمط اقتصادي قائم على توزيع الريع – لا سيما عائدات النفط والغاز – بما يخدم مصالحها الضيقة ويؤمن شبكات الزبائنية التي تستند إليها. لم يكن هذا الخيار الاقتصادي انعكاسًا لضعف الموارد أو لغياب البدائل، بل كان قرارًا سياديًا مدروسًا استُعمل لتقويض استقلالية مؤسسات الدولة وتحويلها إلى أدوات تابعة للسلطة. وبذلك، تم تجويف مؤسسات الاقتصاد والإدارة من وظيفتها التنموية، وتحويلها إلى وسائط لتوزيع المنافع السياسية. وقد انعكس هذا النمط في ضعف الاستثمار في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة، مقابل تغذية مراكز النفوذ بالعوائد الريعية وفق عوامل مناطقية وعائلية وطائفية. ومن خلال هذا الأسلوب، رسخت النخب الحاكمة انقسامًا بنيويًا بين المركز المهيمن والأطراف المهمشة، وأسست لاقتصاد هش قائم على الولاء لا الكفاية، الأمر الذي راكم المظالم الاجتماعية وعمق الشعور بالتهميش لدى شرائح واسعة من السكان، ومهّد بذلك لانفجارات الصراع والعنف في المراحل اللاحقة.

**2.** أظهرت الدراسة أن تعثر المرحلة الانتقالية (2011–2014) لم يقتصر على مجرد أوجه قصور في مضمون المبادرة الخليجية أو الآليات التي طرحتها، بل امتد هذا التعثر إلى عجز جوهري في تفكيك منظومة المصالح النخبوية الراسخة التي كانت تسيطر على مفاصل الدولة والاقتصاد قبل الانتفاضة. على الرغم من الآمال والتوقعات الكبيرة التي علقت على هذه المرحلة لإحداث تحول ديمقراطي حقيقي وبناء دولة أكثر شمولاً، فإن الانتقال لم يفضِ إلى إعادة تشكيل الدولة على أسس ديمقراطية أو تمثيلية حقيقة تعكس إرادة الشعب ومصالحه المتنوعة. وبدلاً من ذلك سمح هذا الانتقال للنخب القديمة بإعادة التموضع في مواقع جديدة ضمن البنية الانتقالية التي كان من المفترض أن تكون مؤقتة ومرحلية. لقد استعملت هذه النخب شبكات نفوذها وعلاقاتها لضمان استمرار سيطرتها

على السلطة والثروة حتى وإن تغيرت الواجهات الرسمية، وهذا الأمر حال دون أي إصلاح حقيقي في توزيع السلطة أو الثروة وأبقى على أسباب الهشاشة دون معالجة جذرية.

**3.** كشفت نتائج الدراسة أن الصراع في مرحلة ما بعد 2015، لم يتحول فقط إلى صراع مسلح، بل إلى نظام اقتصادي بديل، قوامه الربح من الحرب والتحكم بالمساعدات والسيطرة على الجبايات والموارد المحلية. وقد خلق "اقتصاد الحرب" حوافز مادية قوية للفاعلين السياسيين والمسلحين لإطالة أمد الصراع، وحول أدوات الدولة إلى وسائل للاستحواذ لا للخدمة العامة، كما أصبح الريع الإنساني نفسه جزءًا من البنية الريعية، إذ وُظف بشكل زبائني لتغذية شبكات النفوذ المحلي وأقصى فئات واسعة من الحصول على الخدمات الأساسية، لا سيما النساء والنازحين والفئات المهمشة.

**4.** أظهرت الدراسة أن الانقسام النقدي والمؤسسي الذي بدأ منذ قرار نقل البنك المركزي إلى عدن في عام 2016 لم يكن مجرد نتيجة عَرضية للصراع، بل أداة وظفتها الأطراف المتنازعة لتوسيع نطاق سيطرتها الإدارية والاقتصادية. أدى ذلك إلى نشوء نظامين ماليين متوازيين، يتمتع كل منهما بهياكل مصرفية وأطر تنظيمية مختلفة، الأمر الذي زاد من تعقيد المعاملات النقدية والمالية، وأفقد العملة الوطنية استقرارها. ونتج عن ذلك تفاوت حاد في سعر الصرف بين المناطق وأضر بشكل مباشر بأنشطة القطاع الخاص ورفع تكلفة المعيشة وقلص القدرة الشرائية للمواطنين.

**5.** كشفت المؤشرات الاقتصادية في اليمن عن تدهور غير مسبوق في أداء الاقتصاد الكلي منذ اندلاع الحرب عام 2015. فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 50%، وهبط نصيب الفرد منه بنحو 58%، ما يعكس ليس فقط حجم التراجع الاقتصادي، بل عمق الانهيار في المستوى المعيشي لمعظم السكان. هذا التراجع لا يمكن عزله عن ديناميات اقتصاد الحرب، وهو مصطلح يشير إلى إعادة توجيه الموارد العامة لتخدم مصالح الأطراف المتحاربة، لا احتياجات السكان الأساسية. لم تعد المالية العامة تُدار بمعايير اقتصادية أو اجتماعية بقدر ما أضحت أداة في يد القوى المتصارعة لإدامة سلطتها وبسط نفوذها.

**6.** تدعم هذه النتائج الطرح النظري القائل بأن الاقتصاد الريعي في الدول الضعيفة لا يؤدي فقط إلى هشاشة مؤسسية، بل يسهم في إنتاج أنظمة سياسية هجينة تستفيد من غياب الدولة لإعادة إنتاج سلطتها عبر أدوات غير رسمية، كما تؤكد الدراسة أن الهشاشة البنيوية في اليمن ليست ناتجة عن غياب الدولة فحسب، بل عن حضورها المشوه، أي وجودها كمصدر للريع والنفوذ دون أن تكون أداة تنظيمية أو خدمية فعالة.

**7.** يمثل الانهيار في الخدمات العامة والإقصاء الاجتماعي في اليمن تجليًا مركزيًا للهشاشة المركبة التي يعاني منها البلد، وهي هشاشة لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية والمعيشية فحسب، بل تمتد إلى المجالين السياسي والمؤسسي. فقد كشفت النتائج أن تدهور القطاعات الأساسية — مثل الصحة، التعليم، المياه، والكهرباء — لا يعود فقط إلى ضعف القدرات أو نقص التمويل، بل إلى تحول هذه الخدمات إلى أدوات للصراع السياسي، فالقوى المتحاربة استعملت الموارد العامة لأغراض تعبئة عسكرية وشراء الولاءات، ما قوض حيادية الخدمة العامة وحولها إلى رافعة للنفوذ بدلًا من كونها حقًا للمواطنين. كما أدى هذا الانهيار الممنهج إلى فقدان الدولة المعترف بها دوليًا لشرعيتها في نظر قطاع واسع من السكان، وفتح المجال أمام جماعات مسلحة وغير رسمية لتقديم بدائل خدمية مشروطة بالولاء، وهو ما أدى إلى إعادة إنتاج علاقات الزبائنية والتبعية في سياقات محلية جديدة. في الوقت ذاته، كشفت المؤشرات الدولية — مثل مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الجوع العالمي — أن اليمن يشهد أحد أعلى معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في العالم، ما يعكس تدهورًا واسع النطاق في شروط الحياة الكريمة. ويُلاحظ أن آثار هذا الانهيار لم تكن موزعة بالتساوي؛ إذ تحملت النساء والفئات المهمشة العبء الأكبر، سواء في المخيمات أم في المجتمعات المضيفة، نتيجة تفاقم الإقصاء البنيوي وانهيار نظم الحماية الاجتماعية. وبهذا المعنى، فإن تدهور الخدمات لم يكن مجرد نتيجة جانبية للصراع، بل مكوّنًا أساسيًا في إعادة إنتاج الهشاشة، وتعزيز البيئة الحاضنة للعنف والتفكك الاجتماعي، وتقويض أي أفق جدي للاستقرار أو إعادة بناء الدولة.

**8.** أظهرت الدراسة أن التدخلات الدولية، سواء عبر الدعم السياسي أم الإغاثي، لم تُسهم في كسر حلقة الإغاثة–الاعتمادية–الهشاشة، بل ساعدت – من حيث لا تدري – في ترسيخ منطق التجزئة والسيطرة الريعية على المساعدات، إذ إن غياب الربط بين الإغاثة والتنمية وبناء السلام وتحول المساعدات إلى أدوات تمويل غير خاضعة للرقابة، أديا إلى تآكل الشرعية المحلية وتعميق التبعية وحرمان المجتمعات من فرص تأسيس ترتيبات حوكمة محلية مرنة أو مؤسسات فعالة حتى على المستوى الأدنى. وبهذا المعنى، لم يُتح حتى الانتقال نحو بدائل واقعية للحكم الرشيد في ظل الصراع، مثل الحوكمة التكيفية أو الهجينة، بل تُركت الفراغات تُملأ بمنطق القوة والسلاح.

**الخاتمة:**

أثبتت هذه الدراسة أن هشاشة الدولة اليمنية لا يمكن فهمها خارج السياق البنيوي الذي يجمع بين ريعية الاقتصاد، وزبائنية السلطة، وتشرذم النخب، وتعثر المبادرات الانتقالية. لقد بينت نتائج أن هيمنة النخب على الموارد العامة، واستغلالها لبنية الدولة الريعية، قد عمق من الانقسام الاجتماعي والمناطقي، وأفرغ مؤسسات الدولة من مضمونها الخدمي والتنظيمي، وهو ما شكل البيئة الخصبة لانهيارها لاحقًا.

تؤكد خلاصة الدراسة على أن الانتقال السياسي في اليمن لم يكن فاشلًا فحسب، بل مُصممًا ليحافظ على التوازنات القديمة دون مساس جوهري بمصادر السلطة والثروة. ونتيجة لذلك، لم تُعالج المظالم الهيكلية، بل أُعيد إنتاجها بشكل أكثر حدة، ما أدى إلى تعثر الانتقال وتصاعد العنف وتحول الصراع إلى نظام اقتصادي جديد يقوم على الحوافز العسكرية والتجارية، وهو ما عطل أي إمكانية لبناء مؤسسات مستقلة وخلق طبقات مصالح جديدة متجذرة في استمرار الحرب.

كما أن المساعدات الدولية، بالرغم من ضرورتها في السياق الإنساني، تعثرت في الخروج من منطق "الاستجابة الطارئة" إلى منطق "التحول المستدام"، وباتت – من حيث لا تدري – تُغذي اقتصاد الحرب، وتُرسخ تبعية المجتمعات المحلية، وتُضعف الشرعية الوطنية.

لقد أفرز هذا السياق بنية لا حرب ولا سلام، إذ تتشابك المصالح المحلية والدولية في منع ولادة دولة يمنية قابلة للاستقرار والتحول الديمقراطي.

بناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة إعادة التفكير في هندسة المساعدات الدولية بما يعزز الترابط بين الإغاثة والتنمية وبناء السلام، مع التركيز على دعم الحوكمة المحلية العادلة وتفكيك شبكات المحسوبية وتوزيع الموارد بشكل منصف، كما تدعو إلى معالجة جذور الريعية السياسية بوصفها المدخل الأساس لأي عملية بناء دولة ناجحة. دون ذلك، ستبقى اليمن حبيسة دوائر العنف والإقصاء وستبقى الهشاشة البنيوية هي القاعدة لا الاستثناء.

**الهوامش التوضيحية:**

* بدأت هجمات الحوثيين على منشآت النفط اليمنية، باستعمال الطائرات المسيرة والصواريخ، في أكتوبر 2022، مستهدفة موانئ التحميل وناقلات النفط كميناء الضبة وميناء النشيمة. وترمي هذه الاعتداءات إلى حرمان الحكومة اليمنية من عائدات النفط.

** تُعد التجارة البرية في اليمن مصدر ربح لأطراف الصراع، إذ تخضع الشاحنات لجمارك مزدوجة ورسوم متعددة عند ما بين 15 إلى 25 نقطة تفتيش تديرها مليشيات مختلفة، وهذا يرفع أسعار السلع الأساسية (كالقمح) بنسبة 10–15%.

Acknowledgments
**Funding statement:** No funding available.
**Conflict of interest statement:** The authors declare no conflict of interest.

**قائمة المصادر:**

الأمم المتحدة. 2023. "أكثر من 11 مليون طفل يمني بحاجة للمساعدة، ووفاة طفل كل 10 دقائق لأسباب يمكن تلافيها".23 مارس، 2023.
https://news.un.org/ar/story/2023/03/1119157

البشيري، منصور. 2019. "الإجراءات الاقتصادية لبناء الثقة – رواتب موظفي الخدمة المدنية." مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. 18 مارس, 2019.
https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/6244

الحميري، محمد. 2023. "الهويات الأولية في اليمن وتأثيرها في مسار الانتقال الديمقراطي." في *يمن الثورة والديمقراطية والحرب: التحولات السياسية وآمال بناء الدولة*، تحرير بكيل أحمد الزنداني وعبده موسى البرماوي، 341-358. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الروحاني، أسامة، وأحمد إياد. 2018. "ضرورة بناء شرعية الدولة في اليمن". مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية. 30 سبتمبر، 2018.
https://sanaacenter.org/publications/main-publications/6496

العباسي، مطهر عبد العزيز. 2024. "توحيد السياسة النقدية والقطاع المصرفي في اليمن: التحديات والفرص". مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية. 16 يوليو، 2024.
https://tinyurl.com/29porlu7
السقاف، نادية، أليكس هاربر، وجويل ثورب. 2024. "التنمية قادمة: توخوا الحذر في تطلعاتكم." مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. 24 أبريل، 2024.
https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/22235
الفضلي، ريم. 2025. "جنوب اليمن بلا تعليم: عام دراسي مشلول ولا حلول في الأفق".مركز سوث 24. 18 مايو، 2025. https://south24.net/news/news.php?nid=4656
العربية. 2024. "شيبا إنتليجنس: الحوثيون قد يجنون 180 مليون دولار شهرياً من عبور السفن البحر الأحمر، تُدفع هذه الأموال إلى حسابات مصرفية خارجية". 22 فبراير، 2024.
https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2024/02/22/%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%AD-%D8%B6%D8%AE%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%8A%D9%86-180-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%B4%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D8%B9%D8%A8%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%B1
المغلس، هاني. 2023. "أزمة الشرعية وتأثيرها في الانتقال الديمقراطي في اليمن." في يمن الثورة والديمقراطية والحرب: التحولات السياسية وآمال بناء الدولة، تحرير بكيل أحمد الزنداني وعبده موسى البرماوي، 119-123. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
تقرير التنمية البشرية. 2025. رهن بخيار : الانسان والإمكانات في عصر الذكاء الاصطناعي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .
https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2025overviewpreliminaryar.pdf
المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). 2022 .*مؤشر الابتكار العالمي 2022: الملخص التنفيذي (الطبعة العربية)* .جنيف: المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)
https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/wipo-pub-2000-2022-exec-ar-global-innovation-index-2022-15th-edition.pdf.
جعشان، صالح ناصر. 2014. *الاستقرار في اليمن: المحددات الداخلية والخارجية من أولى العزم إلى عاصفة الحزم. دراسة جيوسياسية*. القاهرة: مؤسسة اروقة للدراسات والترجمة والنشر.
راجح، محمد. 2022. "اقتصاد الحرمان في اليمن: الحرب تكلف البلاد 200 مليار دولار والمساعدات لا تغطي الاحتياجات". الموقع بوست_ العربي الجديد. 13 يوليو, 2022
https://almawqeapost.net/news/74893
سعد، زيد، وزكريا الحسن. 2024. "من الضعف إلى التمكين: مستقبل الحماية الاجتماعية في اليمن." مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية. 29 أغسطس، 2024.
ar/23299-publications-all/main-https://sanaacenter.org/ar/publications

مجموعة البنك الدولي. 2025. "التجزؤ الاقتصادي والصدمات الخارجية: تحديات تعيق مسار تعافي اليمن". 2 يونيو، 2025.
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2025/06/02/economic-fragmentation-and-external-shocks-hamper-yemen-s-recovery-path.
مجموعة البنك الدولي. 2024. "اليمن يواجه تحديات اقتصادية متزايدة مع استمرار الصراع وتصاعد التوترات الإقليمية." 31 أكتوبر، 2024.
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/31/10/2024/yemen-faces-mounting-economic-challenges-as-conflict-continues-regional-tensions-escalate
مجموعة البنك الدولي. 2017. "التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية خلال المرحلة المبكرة من فترة ما بعد الصراع في اليمن." 27 مايو، 2017.
https://documents.albankaldawli.org/ar/publication/documents-reports/documentdetail/110051508409189435/economic-fiscal-and-social-challenges-in-the-early-phase-of-a-post-conflict-yemen
مركز المخا للدراسات الاستراتيجية.2025. "تطورات الوضع العسكري والأمني في اليمن خلال 2024." 28 أيار، 2025.
https://mokhacenter.org/%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AE%D%8A7-%D%84%9D%84%9D%8AF%D%8B%1D%8A%7D%8B%3D%8A%7D8%AA-%D8%9A%D%8B%5D%8AF%D%8B1-%D%8AA%D%82%9D%8B%1D8%9A%D%8B%1D87%9-%D%8A%7D%84%9D%8A%7D%8B%3D%8AA%D%8B%1D%8A%7D8%AA%D8%9A/
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. 2019. " إعادة هيكلة المالية العامة في اليمن." 2 أكتوبر، 2019.
https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/8153

فريق خبراء مجلس الأمن. 2021. تقرير فريق الخبراء المعني باليمن. وثيقة S/2021/79. 22 يناير، 2021.
https://reliefweb.int/attachments/aa739930-73e8-31ce-afd8-ff1477fd80b1/S_2021_79_A.pdf
فريق خبراء مجلس الأمن. 2024. تقرير فريق الخبراء المعني باليمن المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 2140. وثيقة S/2024/731. 11 أكتوبر، 2024.
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n24/259/53/pdf/n2425953.pdf
ناصر، محمد. 2024. "الكوليرا والحصبة تفتكان بمئات آلاف اليمنيين". صحيفة الشرق الأوسط. 28 نوفمبر، 2024.https://tinyurl.com/22n9bnud .
والي، نيد، ووضاح العولقي. 2024 . إنقاذ اقتصاد اليمن. صنعاء: مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية.
https://sanaacenter.org/files/Rescuing_Yemens_Economy_ar.pdf
وزارة التخطيط والتعاون الدولي. 2022. "المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن". أغسطس، 2022.

## List of References:

Al-Bashiri, Mansour. 2019. Economic Confidence-Building Measures – Civil Service Salaries. Sana'a: Sana'a Center for Strategic Studies. https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/6244 (in Arabic)

Al-Humairi, Muhammad. 2023. "Primary Identities in Yemen and Their Impact on the Course of Democratic Transition." In *Yemen: Revolution, Democracy, and War: Political Transformations and Hopes for State-Building*, ed. Bakil Ahmed Al-Zindani and Abdo Musa Al-Barmawi, 341-358. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.(in Arabic).

Al-Ruhani, Osama, and Ahmed Iyad. 2018. "The Necessity of Building State Legitimacy in Yemen." Sana'a Center for Strategic Studies. September 30, 2018. https://sanaacenter.org/publications/main-publications/6496 (in Arabic)

Al-Abbasi, Mutahhar Abdul Aziz. 2024. "Unifying Monetary Policy and the Banking Sector in Yemen: Challenges and Opportunities." Middle East Council for International Affairs. July 16, 2024. https://tinyurl.com/29porlu7 (in Arabic)

Al-Saqqaf, Nadia, Alex Harper, and Joel Thorpe. 2024. "Development is Coming: Be Cautious in Your Expectations." Sana'a Center for Strategic Studies. April 24, 2024.
https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/22235 (in Arabic)

Al-Fadhli, Reem. 2025. "South Yemen Without Education: A Paralyzed School Year with No Solutions in Sight." South24 Center. May 18, 2025. https://south24.net/news/news.php?nid=4656 (in Arabic)

Al-Maghlis, Hani. 2023. "The Legitimacy Crisis and Its Impact on the Democratic Transition in Yemen." In *Yemen: Revolution, Democracy, and War: Political Transformations and Hopes for Statebuilding*, eds. Bakil Ahmed Al-Zindani and Abdo Musa Al-Barmawi, 119-123. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies (in Arabic).

Al Arabiya Net. 2024. "Sheba Intelligence: The Houthis may be earning $180 million a month from ships crossing the Red Sea, with this money being paid into foreign bank accounts." February 22, 2024. https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2024/02/22/%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%AD-%D8%B6%D8%AE%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%8A%D9%86-180-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%B4%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D8%B9%D8%A8%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%B1 (in Arabic).

Action contre la Faim. 2024. "In Yemen, the Population Is Struggling to Meet Its Basic Needs." March 22, 2024. https://www.actioncontrelafaim.org/en/headline/in-yemen-the-population-is-struggling-to-meet-its-basic-needs/.

Alley, April Longley. 2010. "The Rules of the Game: Unpacking Patronage Politics in Yemen." *Middle East Journal* 64, no.3 (SUMMER ): 385–409. https://www.jstor.org/stable/pdf/40783106.pdf

Alterman, Jon B. 2018. "Aid and Conflict: Pitfalls in Yemen." *CSIS Briefs*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies. https://www.csis.org/analysis/aid-and-conflict-pitfalls-yemen

American Center for Justice. 2025. *Ten Years Without Pay: A Legacy of Deprivation*. Sana'a: American Center for Justice. May 2025. https://acjus.org/wp-content/uploads/2025/05/WIYHOUT-PAY-EN.pdf

Althibah, Amir. M., Tarek Al Kebsi, Clemens Breisinger, Wilfried Engelke, Sharad A. Tandon, Mariam Raouf, and Manfred Wiebelt .2019. *Yemen: Economy-wide Impact of Conflict and Alternative Scenarios for Recovery.* Washington, DC*:* Middle East and North Africa. September, 2019. https://scispace.com/pdf/yemen-economy-wide-impact-of-conflict-and-alternative-12frmyozin.pdf

Anten, Louise, Ivan Briscoe, and Marco Mezzera. 2012. *The Political Economy of State Building in Situations of Fragility and Conflict: from Analysis to Strategy*. Netherlands Institute of International Relations Clingendael. https://www.clingendael.org/sites/default/files/pdfs/20120100_cru_political_economy.pdf

Bahout, Joseph, and Perry Cammack. 2018. "Arab Political Economy: Pathways for Equitable Growth." Carnegie Endowment for International Peace. October 9, 2018. https://carnegieendowment.org/research/2018/10/arab-political-economy-pathways-for-equitable-growth?lang=en

Bak, Mathias. 2023. "Yemen: Corruption and Anti-Corruption." Transparency International. 2023. https://www.u4.no/publications/corruption-and-anti-corruption-in-yemen.

Brandeis University, Crown Center for Middle East Studies. 2022. "Understanding Yemen: Before, During, and After Conflict: A Conversation with Yasmeen al-Eryani and Stacey Philbrick Yadav." Crown Conversations, October 3, 2022.https://www.brandeis.edu/crown/publications/crown-conversations/cc-15.html

Breisinger, Clemens, Wilfried Engelke, and Olivier Ecker. 2012. "Leveraging Fuel Subsidy Reform for Transition in Yemen." *Sustainability* 4, no.11 (October): 2862-2887. https://doi.org/10.3390/su4112862

Day, Stephen W. 2012. *Regionalism and Rebellion in Yemen: A Troubled National Union*. New York: Cambridge University Press. https://assets.cambridge.org/06593/97811076/frontmatter/9781107606593_frontmatter.pdf

Eaton, Tim, Christine Cheng, Renad Mansour, Peter Salisbury, Jihad Yazigi, and Lina Khatib. 2019. *Conflict Economies in the Middle East and North Africa*. London: Chatham House https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2019-06-21-Conflict-Economies-MENA_0.pdf

European Centre for Democracy and Human Rights. 2024. "Barriers to Freedom of Movement: The Impact of the Mahram System on Yemeni Women's Rights". January 21, 2024. https://www.ecdhr.org/barriers-to-freedom-of-movement-the-impact-of-the-mahram-system-on-yemeni-womens-rights/.

Feierstein, Gerald M. 2019. "Yemen: The 60-Year War." Middle East Institute Policy. February 19, 2019.https://www.mei.edu/publications/yemen-60-year-war

Furlan, Marta. 2022. "State Weakness, al-Qa'ida, and Rebel Governance: Yemen from the Arab Spring until 2022." *The Middle East Journal* 76, no.1 (Spring): 9-28. https://doi.org/10.3751/76.1.11

The Fund for Peace. 2024. *Fragile States Index: Annual Report 2024 – A World Adrift.* Washington, DC: The Fund for Peace.https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2025/02/FSI-2024-Report-A-World-Adrift-2.pdf

Global Hunger Index. 2024. "Yemen - Global Hunger Index." 2024.https://www.globalhungerindex.org/yemen.html#:~:text=In%20the%202024%20Global%20Hunger,of%20hunger%20that%20is%20alarming

World Intellectual Property Organization (WIPO). 2022. *Global Innovation Index 2022: Executive Summary (Arabic edition).* Geneva: WIPO. https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/wipo-pub-2000-2022-exec-ar-global-innovation-index-2022-15th-edition.pdf.

Hill, Ginny, Peter Salisbury, Leonie Northedge, and Jane Kinninmont. 2013. *Yemen: Corruption, Capital Flight and Global Drivers of Conflict*. London: Chatham House.https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Middle%20East/0913r_yemen.pdf.

Human Development Report 2025. Put to the Test: People and Potential in the Age of Artificial Intelligence. United Nations Development Programme. https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2025overviewpreliminaryar.pdf (in Arabic).

International Rescue Committee (IRC). 2025. "A Decade of Conflict in Yemen: Humanitarian Lifeline on the Brink, Warns the IRC." March 26, 2025. https://www.rescue.org/press-release/decade-conflict-yemen-humanitarian-lifeline-brink-warns-irc.

Institute for Economics and Peace. 2025. Global Peace Index 2025. https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2025/06/Global-Peace-Index-2025-web.pdf

Jashan, Saleh Nasser. 2014. *Stability in Yemen: Internal and External Determinants from Operation Resolute Support to Operation Decisive Storm. A geopolitical study*. Cairo: Arwaqah Foundation for Studies, Translation and Publishing. (in Arabic)

Kamal, Awssan. 2021. “Yemen: From Bad to Worse.” Manara Magazine. March 16, 2021. https://manaramagazine.org/2021/03/yemen-from-bad-to-worse/

Knights, Michael. 2024. "Assessing the Houthi War Effort since October 2023." *CTC Sentinel* 17, no.4 (April): 1-20. https://ctc.westpoint.edu/wp-content/uploads/2024/04/CTC-SENTINEL-042024.pdf

Kossaify, Ephrem. 2025. “Yemen Crisis ‘Deeply Volatile and Unpredictable,’ UN Special Envoy Tells Security Council.” Arab News. July 9, 2025. https://www.arabnews.com/node/2607539/middle-east

Lackner, Helen. 2016. *Yemen’s “Peaceful” Transition from Autocracy: Could It Have Succeeded?*. Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance. https://www.idea.int/sites/default/files/publications/yemens-peaceful-transition-from-autocracy.pdf

Lederer, Edith M. 2019. "UN Food Agency Accuses Yemen’s Houthis of Diverting Food Aid." Associated Press. June 18, 2019. https://apnews.com/general-news-7f96cc808d3f45be920ee706c7bde300

Ministry of Planning and International Cooperation. 2022. "Economic and Social Developments in Yemen." August 2022.

Nasser, Afrah. 2023. “Yemen’s War Economy: A Key Factor in the Ongoing Conflict.” Arab Center Washington DC. September 20, 2023. https://arabcenterdc.org/resource/yemens-war-economy-a-key-factor-in-the-ongoing-conflict/.

Nasser, Mohammed. 2024. "Cholera and measles ravage hundreds of thousands of Yemenis." Al-Sharq Al-Awsat newspaper. November 28, 2024. https://tinyurl.com/22n9bnud (in Arabic)

North, Douglass C., John Joseph Wallis, Steven B. Webb, and Barry R. Weingast. 2007. *Limited Access Orders in the Developing World: A New Approach to the Problems of Development*. Washington: World Bank. https://documents1.worldbank.org/curated/en/906591468315558892/pdf/WPS4359.pdf

Norwegian Refugee Council. 2025. “NRC’s Operations in Yemen.” 25 May, 2025. https://www.nrc.no/globalassets/pdf/fact-sheets/2025/factsheet_yemen_may2025.pdf

Okay, Asher. 2021. “Benefiting from the Misery of Others: Humanitarian Aid in Yemen.” Middle East Research and Information Project. May 26, 2021. https://merip.org/2021/05/benefiting-from-the-misery-of-others.

Oxfam. 2025. "Yemen Faces Economic Freefall and Devastating Aid Crisis After a Decade of Conflict." March 26, 2025.. https://www.oxfam.org/en/press-releases/yemen-faces-economic-freefall-and-devastating-aid-crisis-after-decade-conflict-oxfam.

Phillips, Sarah. 2008. Yemen’s Democracy Experiment in Regional Perspective: Patronage and Pluralized Authoritarianism. New York: Palgrave Macmillan.

Salisbury, Peter. 2011. *Yemen’s Economy: Oil, Imports and Elites*. .London: Chatham House. https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/1011pp_yemeneconomy.pdf.

Salisbury, Peter. 2017. *Yemen: National Chaos, Local Order*. Research Paper, Middle East and North Africa Programme. London: Chatham House. https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2017-12-20-yemen-national-chaos-local-order-salisbury2.pdf.

Rajih, Mohammed. 2022. "The Economy of Deprivation in Yemen: The War Costs the Country $200 Billion, and Aid Doesn't Cover Needs." Al-Maqwe Post/Al-Araby Al-Jadeed. July 13, 2022. https://almawqeapost.net/news/74893 (in Arabic)

Saad, Zaid, and Zakaria Al-Hassan. 2024. "From Vulnerability to Empowerment: The Future of Social Protection in Yemen." Sana'a Center for Strategic Studies. August 29, 2024. https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/23299. (in Arabic)

Sana'a Center for Strategic Studies. 2019. "Restructuring Public Finance in Yemen." October 2, 2019. https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/8153 (in Arabic)

Security Council Report. 2025. "Yemen: Monthly Forecast." June 1, 2025. https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2025-06/yemen-79.php.

Security Council Panel of Experts. 2021. Report of the Panel of Experts on Yemen. Document S/2021/79. January 22, 2021. https://reliefweb.int/attachments/aa739930-73e8-31ce-afd8-ff1477fd80b1/S_2021_79_A.pdf (in Arabic)

Security Council Panel of Experts. 2024. Report of the Panel of Experts on Yemen established pursuant to Security Council resolution 2140. Document S/2024/731. October 11, 2024. https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n24/259/53/pdf/n2425953.pdf (in Arabic)

Srivastav, Sanjana, and Numair Liaqat. 2025. *Yemen's Climate Fragility Trap: Trends, Consequences, and Pathways for Policy Action*. Policy Brief. International Growth Centre. https://www.theigc.org/sites/default/files/2025-05/Srivastav-and-Liaqat-Policy-Brief-April-2025_0.pdf

Transfeld, Mareike. 2014. *Yemen: GCC Roadmap to Nowhere: Elite Bargaining and Political Infighting Block a Meaningful Transition.* Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik. https://www.swp-berlin.org/publications/products/comments/2014C20_tfd.pdf

United Nations Trade and Development (UNCTAD). 2023. "General Profile: Yemen." March 23, 2023. https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/en-GB/887/GeneralProfile887.pdf

United Nations. 2023. "More than 11 million Yemeni children need assistance, and a child dies every 10 minutes from preventable causes." March 23, 2023. https://news.un.org/ar/story/2023/03/1119157 (in Arabic)

UNHCR. 2025. "*Yemen Crisis Explained*." March 27, 2025.
. https://www.unrefugees.org/news/yemen-crisis-explained/.

U.S. Committee for Refugees and Immigrants. 2021." *Yemen Backgrounder." May 24, 2021*.

https://refugees.org/wp-content/uploads/2021/05/USCRI-Backgrounder-Yemen.pdf

World Bank Group. 2025. “Economic Fragmentation and External Shocks: Challenges Hampering Yemen’s Recovery Path.” June 2, 2025. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2025/06/02/economic-fragmentation-and-external-shocks-hamper-yemen-s-recovery-path (in Arabic)

World Bank. 2025a. “Yemen Economic Monitor: Persistent Fragility amid Rising Risks.” Spring 2025. https://documents1.worldbank.org/curated/en/099822505292530706/pdf/IDU-7009880b-d070-472d-9bf2-5cc72a3fc75d.pdf.

World Bank. 2025b. "Economic Fragmentation and External Shocks Hamper Yemen's Recovery Path." June 2, 2025**.** https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2025/06/02/economic-fragmentation-and-external-shocks-hamper-yemen-s-recovery-path.

World Bank Group. 2024. “Yemen faces mounting economic challenges as conflict continues and regional tensions escalate.” October 31, 2024. https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/10/31/yemen-faces-mounting-economic-challenges-as-conflict-continues-regional-tensions-escalate (in Arabic)

World Bank Group. 2017. “Economic, Fiscal, and Social Challenges in the Early Post-Conflict Phase in Yemen.” May 27, 2017. https://documents.worldbank.org/ar/publication/documents-reports/documentdetail/110051508409189435/economic-fiscal-and-social-challenges-in-the-early-phase-of-a-post-conflict-yemen (in Arabic)

Wali, Ned, and Wadhah Al-Awlaqi. 2024. Rescuing Yemen's Economy. Sana'a: Sana'a Center for Strategic Studies. https://sanaacenter.org/files/Rescuing_Yemens_Economy_ar.pdf**(** in Arabic)